ألقى كلمة سورية أمام الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

المعلم: الحل بتشكيل حكومة وحدة وطنية ودستور جديد وانتخابات برلمانية

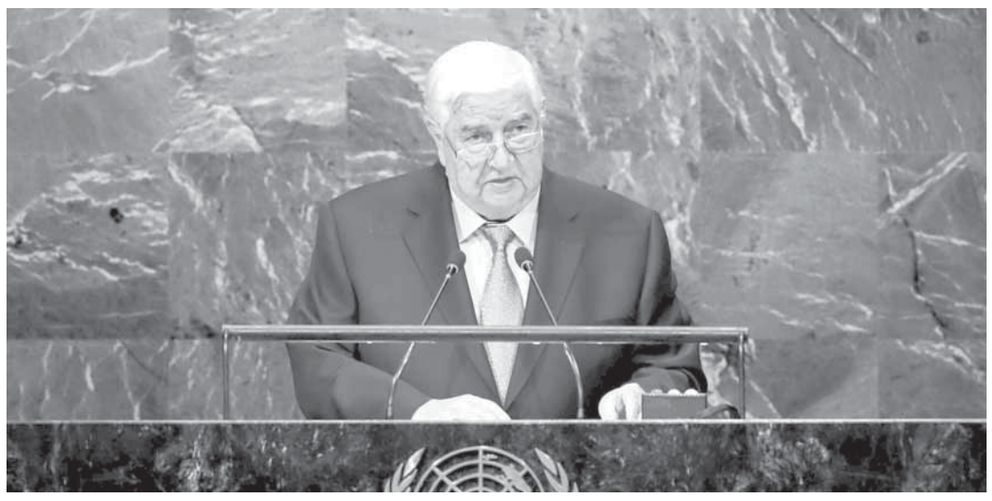
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ملقياً كلمة سورية أمام الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (رويترز)

وكالات

جدد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم رؤية الحكومة السورية للمسار السياسي لحل الأزمة التي تمر بها البلاد منذ أكثر من خمس سنوات والذي «يفترض أن يبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن الحكومة والمعارضة بمختلف أطيافها بحيث تقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد يحظى بموافقة السوريين عبر استفتاء شعبي يلي ذلك انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة جديدة وفق الدستور الجديد».

وفي كلمة سورية أمام الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قال المعلم مخاطباً رئيس الدورة بحسب وكالة «سانا» للأنباء: أهنئكم وبلدكم الصديق فيجي على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية متمنياً لكم النجاح والتوفيق في فترة رئاستكم التي أكدتم أنها ستكون واحدة «للبيت كله» وهو ما نأمله لتعزيز الدور المحايد لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ولإظهار الحقيقة التي يحاول البعض إخفاءها.

الإرهاب يتوسع ويزداد انتشاراً ويفتك بحياة المزيد من الأبرياء

وأضاف المعلم: نلتقي مجدداً اليوم في ظروف صعبة وأوضاع بالغة الخطورة يمر بها عالمنا فالإرهاب الذي حذرنا منه مراراً وتكراراً ومن على هذا المنبر لا يزال يتوسع ويزداد انتشاراً ويفتك بحياة المزيد من الأبرياء من دون وازع أو رادع ينشر القتل والدمار ويضرب من دون هوادة في كل مكان.. هذا الإرهاب الأسود البغيض لم يكتف بسفك دماء السوريين بل أعمل أنيابه في مواطني العديد من الدول وبينها تلك الدول التي دعمته ورعته وما زالت فهؤلاء الأبرياء إنما يدفعون ثمن أخطاء حكوماتهم التي انتهجت سياسات قصيرة النظر وبعيدة كل البعد عن مصالح شعوبها.

وتابع: وعلى مدى خمس سنوات ونيف ما زال الشعب السوري بمختلف مكوناته وانتماءاته هو أكثر من يدفع ثمن جرائم الإرهاب من دم أبنائه ومن أمنه واستقراره ولقمة عيشه فذلك الإرهاب لم يوفر حتى المدارس والجامعات والمشافي ودور العبادة والبنى التحتية.

وقال المعلم: إن الجميع بات يعلم يقيناً بأن الإرهاب في بلادي لم يكن لينتشر ويتوسع لولا الدعم الخارجي من دول معروفة للقاصي والداني فلم يعد خافياً أن قطر والسعودية اللتين تسوقان فكرهما الوهابي المتطرف القائم على التكفير وفتاوى القتل والذي لا يمت للإسلام بصلة قد قامتا بهذا الدور وتفاخرتا بدعم الإرهاب بكل الوسائل وأرسلتا إلى سورية آلاف المرتزقة المسلحين بأحدث الأسلحة فيما فتحت تركيا حدودها أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين الذين قدموا من مختلف أصقاع الأرض وقدمت لهم الدعم اللوجستي ومعسكرات التدريب بإشراف الاستخبارات التركية والغربية وفي بعض الحالات قدمت لهم دعماً عسكرياً مباشراً كما حدث في إدلب وحلب وريف اللاذقية.

وأضاف: ودعوني أشير هنا على سبيل المثال فقط إلى دراسة أعدها مركز «فيريل» الألماني للدراسات قبل نحو سبعة أشهر وهي تفيد بأن ما يزيد على ٣٦٠ ألف إرهابي أجنبي من ٨٣ بلداً دخلوا إلى سورية منذ نيسان عام ٢٠١١ وأن نحو ٩٥ ألفاً منهم قتلوا على يد الجيش السوري حتى نهاية عام ٢٠١٥ بينما غادر ١٢٠ ألفاً منهم سورية إلى البلدان التي أتوا منها أو إلى دول أخرى.

سورية تحارب الإرهاب نيابة عن العالم

وبين الوزير المعلم أننا في سورية نحارب الإرهاب نيابة عن العالم فكلما قضى الجيش السوري على إرهابي أجنبي فإنه يحمي بذلك الكثير من الأبرياء ممن يمكن أن يكونوا ضحايا محتملين لهذا الإرهابي عندما يرجع إلى بلده ليمارس إرهابه هناك.. إن كل من يسعى لتشويه هذه الحقيقة يتحمل أيضاً مسؤولية انتشار الإرهاب واستمرار سقوط هؤلاء الضحايا.. فجيشنا المقدام يستحق الدعم والثناء لا التآمر والافتراء.

وقال المعلم: إن كل ما تتعرض له بلادي من إرهاب يجري أمام مرأى ومسمع العالم أجمع الذي انقسم بين مؤيد للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبين صامت عن الحق أو داعم للإرهاب بالمال والسلاح تحت ذرائع واهية ومسميات بعيدة عن العقل والمنطق.. يطلقون عليهم وصف «المعارضة المسلحة المعتدلة» على الرغم من وجود أدلة دامغة على ارتكابهم جرائم ومجازر لا تقل وحشية عما يقوم به «داعش» والقاعدة ضد الشعب السوري فهؤلاء الإرهابيون يعتبرون بالنسبة للبعض «معارضة شرعية» في سورية في حين في جميع دول العالم يعتبر كل من يحمل السلاح ضد الدولة والمواطنين إرهابياً أو في الحد الأدنى خارجاً عن القانون.

لا بقاء للوطن إذا ما انتصر الإرهاب وداعموه

وأضاف: وبالرغم من كل ما ذكرته آنفا فإن جميع السوريين شعبا وجيشا وحكومة ماضون في مواجهة الإرهاب ومصممون أكثر من أي وقت مضى على دحره واجتثاثه من كل شبر من وطنهم وعلى إعادة بناء بلدهم أفضل مما كان لأنهم يدركون تماماً أنه لا بقاء للوطن إذا ما انتصر الإرهاب وداعموه.

وأشار المعلم إلى أن ما يزيدنا ثقة بالنصر على الإرهاب هو الإنجازات التي يحققها الجيش العربي السوري في حربه المستمرة على الإرهاب بدعم من الأصدقاء الحقيقيين للشعب السوري وفي مقدمتهم روسيا وإيران والمقاومة الوطنية اللبنانية فهذا الدعم ساهم بشكل فاعل في تعزيز مقومات صمود السوريين وفي التخفيف من معاناتهم وكلنا أمل أن تستفيق باقي الدول وتتنبه «قبل فوات الأوان» للخطر الذي يحدق بنا جميعاً.

وقال: إننا إذ نرحب دائماً بأي جهد دولي لمحاربة الإرهاب في سورية فإننا نؤكد مجدداً ضرورة التنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية والجيش العربي السوري الذي يواجه الإرهاب على الأرض منذ أكثر من خمس سنوات.. فغياب هذا التنسيق يعتبر خرقاً للسيادة وتدخلاً سافراً وانتهاكاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة كما أن أي جهد يتم دون هذا التنسيق لم ولن يحقق أي نتائج ملموسة على الأرض لا بل يزيد الأمر سوءاً وفي هذا الصدد وإذ تدين الحكومة السورية بأقسى العبارات العدوان الذي شنته طائرات أميركية على موقع للجيش السوري في محيط مطار دير الزور بتاريخ السابع عشر من أيلول الجاري مما مكن «داعش» من السيطرة على الموقع فإنها تُحمل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان لأن وقائع ما جرى تثبت بأن العدوان لم يرتكب بالخطأ بل كان متعمداً وإن ادعت الولايات المتحدة غير ذلك فهذا العدوان الجبان إنما هو دليل واضح على تواطؤ الولايات المتحدة وحلفائها مع «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة.

وأضاف: وفي هذا المجال نجدد أيضاً إدانتنا لتوغل قوات تركية داخل الأراضي السورية بذريعة مكافحة الإرهاب ونعتبره عدواناً سافراً ونطالب بإنهائه فوراً.. فمحاربة الإرهاب لا تكون عبر طرد تنظيم إرهابي وإحلال تنظيمات إرهابية أخرى مكانه.. والسؤال البدهي هنا.. كيف يمكن لدولة كانت ولا تزال المعبر الرئيسي لدخول الإرهابيين والسلاح إلى سورية أن تدعي محاربة الإرهاب.. وكيف يمكن أن يكون هناك تعاون دولي حقيقي فاعل لمواجهة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب لا تزال حبراً على ورق.

الحلول المفروضة من الخارج مرفوضة تماماً

وقال: لقد أعلنت حكومة الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١ أن حل الأزمة يكون عبر مسارين متوازيين هما مسار محاربة الإرهاب والمسار السياسي الذي يتم عبر حوار سوري/ سوري يقرر من خلاله السوريون مستقبل بلدهم دون تدخل خارجي أما الحلول المفروضة من الخارج فهي مرفوضة تماماً من الشعب السوري وهنا لا بد من التأكيد أيضاً أن أي حل سياسي لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا بتوفير الأرضية الضرورية والظروف اللازمة لتطبيقه عبر تكثيف جهود محاربة الإرهاب والمضي في عملية المصالحات الوطنية التي نجحت في العديد من المناطق.

وتابع: بالرغم من كل العراقيل التي تضعها بعض الدول الإقليمية والغربية التي تهيمن على قرار من يسمون أنفسهم «معارضة سورية» فإننا ما زلنا منفتحين على أي مسار سياسي يمكن أن يساعد في وقف نزيف الدماء وإنهاء معاناة السوريين التي طال أمدها.. كما نجدد التزامنا بالمضي في مسار جنيف برعاية الأمم المتحدة.

وأضاف: ومن المفيد هنا أن نذكر بموقفنا البناء من المسار السياسي الذي يجب أن يتم في إطار احترام سيادة واستقلال سورية وسلامة أراضيها ووحدتها أرضاً وشعباً ويفترض أن يبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن الحكومة والمعارضة بمختلف أطيافها حيث تقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد يحظى بموافقة السوريين عبر استفتاء شعبي يلي ذلك انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة جديدة وفق الدستور الجديد.

لا أحد أحرص من الحكومة السورية على تخفيف معاناة السوريين أينما كانوا ودون استثناء

وقال المعلم: إنه لمن المؤسف حقاً أن يستغل البعض أوجاع السوريين ومعاناتهم الإنسانية وخصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيمات الإرهابية وأن يجري تسييس تلك المعاناة وتوظيفها بهدف تحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية ومصالح الشعب السوري.. ففي حين تتباكى بعض الدول على أوضاع السوريين في بعض المناطق وتتهم الحكومة السورية بانتهاج سياسة الحصار والتجويع تستمر ذات الدول بدعم وتسليح الإرهابيين الذين يحاصرون المدنيين في تلك المناطق من الداخل ويتخذونهم دروعاً بشرية ويستولون على المساعدات الإنسانية التي ترسل إليهم أو يمنعون دخولها أصلاً.

وأضاف: لا أحد أحرص من الحكومة السورية على تخفيف معاناة السوريين وتوفير مقومات العيش الكريم لهم أينما كانوا ودون استثناء وهذا واجب لا منة فيه.. وستواصل الحكومة بذل كل جهد ممكن من أجل ذلك بما في ذلك عبر التعاون مع الأمم المتحدة وذلك على الرغم من كل الصعوبات التي تواجهها بسبب التدمير الممنهج الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية المدعومة خارجياً هذا إضافة إلى الإجراءات الاقتصادية والمالية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها على الشعب السوري نفس الجهات التي تدعي زوراً الحرص على مصلحته والتي أثرت سلباً على العديد من القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاع الصحة والتعليم والكهرباء.

سياسات «إسرائيل» العدوانية تهدد المنطقة برمتها

وقال المعلم: إن سورية التي تواجه الإرهابيين المرتزقة على أرضها اليوم واجهت ولا تزال إرهاباً من نوع آخر وهو إرهاب «إسرائيل» التي ما زالت تحتل جزءاً غالياً من أرضنا في الجولان السوري منذ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ والتي ما زال شعبنا العربي السوري هناك يعاني من ممارساتها القمعية والعدوانية لا بل إن تلك الممارسات تجاوزت الجولان المحتل لتنال من أمن وحياة السوريين في المناطق الجنوبية من سورية من خلال تدخل «إسرائيل» العسكري المباشر لدعم التنظيمات الإرهابية في تلك المنطقة وتأمين مختلف أشكال الدعم لها.

وأضاف: إن سورية تطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفعلي لوضع حد لكل تلك الممارسات والزام «إسرائيل» بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٤٩٧ الخاص بالجولان السوري المحتل إضافة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وأوضح: أن سورية تؤكد مجدداً أن سياسات «إسرائيل» العدوانية لا تهدد سورية فقط بل المنطقة برمتها من خلال ترسانتها النووية وقد أكدنا مراراً على ضرورة إلزام «إسرائيل» بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رفع الإجراءات الاقتصادية غير القانونية المفروضة على الشعب السوري

وتابع المعلم: وإذ تشدد سورية على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية فإنها دائماً ما دعت لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وقد أنجزت بكل كفاءة وجدية ومسؤولية إخلاء سورية من الأسلحة الكيميائية من خلال تعاونها مع البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.. وفي هذا الصدد تكرر سورية استعدادها لاستمرار التعاون مع آلية التحقيق المشتركة كما ستواصل التحقيق الذي تقوم به في هذا المجال.

وأضاف: في الوقت الذي نهنئ فيه كوبا وإيران على الاتفاق على رفع الحصار عنهما آملين تنفيذ ذلك نجدد الدعوة إلى رفع الإجراءات الاقتصادية غير القانونية المفروضة على الشعب السوري وعلى كل الشعوب المستقلة الأخرى في العالم وفي مقدمتها شعوب كوريا الديمقراطية وفنزويلا وبيلاروس.

وقال المعلم في ختام كلمته: نتمنى لدولكم وشعوبكم دوام الأمن والأمان والازدهار وأن تستطيع منظمتنا استعادة ثقة الشعوب بها من خلال تطبيق أحكام ميثاقها الذي يوجب احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية علناً نرسي موازين حقيقية وعادلة للعلاقات بين الدول بعد أن اهتزت بسبب أطماع وغرور وغطرسة البعض.

قولاً واحداً

سورية والمقاربات المستحيلة

مازن بلال

سجالات الأمم المتحدة لم تقدم أي جديد بشأن الموضوع السوري، فهي قدمت مشهدا من التناقضات التي يصعب تفسيرها، فالاتفاق الأميركي– الروسي سجل سابقة في تاريخ الدبلوماسية الدولية لأنه انهار قبل أن يبدأ، وأشعل في الوقت نفسه أزمة حقيقية على مستوى العلاقات الدولية؛ حيث كانت الأمم المتحدة مسرحا لهذا التصادم، والواضح أن مباحثات كيري ولافروف في جنيف لم تكن سوى محاولة لمراجعة الخلافات والانطلاق من أضيق جغرافية لتحقيق حدود دنيا من التفاهم، فمسألة «شرقي حلب» لا يمكن أن تختصر الأزمة السورية، لكنها تستطيع أن ترسم مجالاً للتأثير المباشر في الحدث؛ لأنها في النهاية ترتبط بنقطة تأثير جوهرية داخل الأزمة السورية، فحلب في النهاية لا تحمل رمزية فقط؛ لكنها تشكل جغرافياً على الأقل بوابة عبور نحو سورية، وهي أيضاً محور التأثير في التكوين السوري الحديث؛ و«الجغرافية الضيقة» التي يركز عليها الاتفاق الروسي – الأميركي والتي يمكنها أن تغير الكثير من المعطيات العامة، لكن الغموض الحقيقي هو في الانهيار الذي حدث بعد توقيع الاتفاق، رغم أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري استهلك وقتا طويلا في التشاور قبل أن يوافق على توقيع الوثائق.

من الصعب فهم ما حدث أو اعتماد نظرية الصراع بين وزارة الدفاع الأميركية والبيت الأبيض، ولكن الواضح أن الساعات التي سبقت لقاءات جنيف كانت حاسمة في هذا الموضوع؛ لأن الاتفاق كان مُعدا سلفا من خلال مشاورات سابقة بين البلدين، وبقيت تفاصيل الجدول الزمني وآلياته موضع بحث مستمر إلى أن أقر في جنيف، والمراجعة الأميركية لعملية الانخراط بتعاون مع موسكو بشأن سورية جعلت الاتفاق مرحلة حاسمة في العلاقة بين البلدين لسببين أساسيين:

– يشكل الاتفاق تحديداً واضحاً لمفهوم «العدو» ليس في الأزمة السورية فقط؛ بل أيضاً على المستوى الدولي، فانخراط الدولتين في حرب مشتركة ضد الإرهاب يستدعي بالضرورة فرز العلاقات الإقليمية بشكل جديد، وهو أمر بدا معقداً جداً منذ بداية الأزمة السورية.

عملياً لم يكن أمام الخارجية الأميركية خيارات كثيرة في مسألة توقيع الاتفاق، لأن الفشل في جنيف كان يعني الوصول إلى نقطة اشتباك خطيرة في وقت كانت موسكو مستعدة لتجاوز الكثير من العقد العسكرية المرتبطة بوجودها على الأرض السورية، فهناك استعجال روسي وهامش مناورة أميركي ضيق نتيجة «المرحلة الانتخابية»، وكانت تصريحات البنتاغون مؤشراً أساسياً على عدم جهازية تقنية على الأقل في الدخول بمثل هذا التعاون، فالاتفاق يتطلب عملية تجزئة للصراع في سورية يصعب بالنسبة للولايات المتحدة السيطرة عليها من دون وجود حلفاء أقوياء وليس مجرد مجموعات مسلحة يديرها «حلفاء إقليميون».

– شكل تأخر كيري في التوقيع ومشاوراته المطولة نقطة فاصلة تؤكد رهاناً أميركياً على جعل الاتفاق ضمن المعادلة الأميركية فقط، فواشنطن دخلت هذا الاختبار من دون أن تراهن على نتائجه، وعدم إبلاغ شركائها الأوروبيين، وعدم الموافقة على عرضه على مجلس الأمن يؤكد أنها مستعدة لنقل الاتفاق إلى الإدارة الجديدة، والرهان على تبدلات دولية تؤدي إلى طي هذا الاتفاق نتيجة التحولات الدولية المستقبلية.

داخل أروقة الأمم المتحدة اتضحت الصورة لمقاربة مستحيلة، فالشراكة الروسية لا تزال موضع نقاش، ومسألة الإرهاب بقيت رهانا أميركيا لتبديل المعطيات، في حين أصبح الاتفاق الروسي– الأميركي عنواناً دائماً في التصريحات يشبه «وديعة رابين» في الصراع العربي– الإسرائيلي.

الوفد السوري يقوم بنشاط مكثف في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ويؤكد استعداد دمشق لتنفيذ الاتفاق الروسي الأميركي

الوطن - وكالات

شهدت أروقة الدورة الـ٧١ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في اليومين الماضيين نشاطا دبلوماسياً مكثفا للوفد الحكومي الرسمي السوري، الذي عقد العديد من الاجتماعات مع وفود دول عربية وأجنبية تناولت الأوضاع في البلاد وآخر ما آلت إليه.

وفي التفاصيل، فقد التقى رئيس الوفد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم مع وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، وعرض المعلم خلال اللقاء حسب وكالة «سانا» للأنباء الأوضاع الميدانية، مؤكداً أن الجيش العربي السوري التزم بشروط وقف الأعمال القتالية في حين تم تسجيل ٣٠٠ خرق من المسلحين خلال سبعة أيام، في حين اعتبر الجعفري أن البلدين يواجهان الإرهاب ذاته.

وأكد الجانبان تصميمهما على محاربة الإرهاب والقضاء عليه وعلى أن التنسيق جار بين البلدين في هذا المجال.

إلى ذلك بين المعلم خلال لقائه وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي موقف سورية تجاه المزاعم الأميركية بأن استهداف الموقع العسكري في دير الزور «مجرد خطأ»، في حين عرض بن علوي ما يقوم به من اتصالات بشأن الأزمة في سورية موضحاً أنه أكد خلالها على أهمية وجود وفد موحد يمثل «المعارضة» وعلى استئناف الحوار السوري السوري لإنهاء الأزمة.

وعقد المعلم لقاء مع وزير خارجية قبرص إيوانس كاسوليديس حيث أكد الجانبان خلال اللقاء ضرورة محاربة كل الجماعات التي تحمل الفكر الإرهابي مثل «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» وغيرهما وليس فقط تنظيم «داعش» الإرهابي كما جرى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين.

وبحث المعلم أيضاً في لقاء مع وزير الخارجية الأرميني إدوارد نالبنديان العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها واتفقا على ضرورة استمرار المشاورات والتنسيق بين البلدين كما أكدا أهمية مواصلة الجهود والتعاون في محاربة الإرهاب.

وكان المعلم التقى في وقت سابق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على هامش اجتماعات الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتناول الحديث وفق «سانا» التطورات الأخيرة للأوضاع في سورية حيث أشاد المعلم بالدعم الروسي وبالتشاور المستمر بين قيادتي البلدين وكان اللقاء إيجابياً وبناء.

من جهته أكد لافروف أن روسيا تتمسك بأولوية فصل «المعارضة» عن «جبهة النصرة» الإرهابية قبل المضي قدما في بحث أي خطوات مقبلة مع الولايات المتحدة. وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، أكد استعداد دمشق لتنفيذ الاتفاقية بين موسكو وواشنطن حول الهدنة في سورية.

وقالت الوزارة وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن المعلم، خلال لقاء جمعه مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، على هامش الدورة الـ٧١ للجمعية العامة للأمم المتحدة، «أكد موافقة الحكومة السورية على الاتفاقيات الروسية الأميركية واستعدادها لتنفيذها».

وأعرب المعلم في تصريحات صحفية أدلى بها عقب اللقاء، عن شكره للقيادة الروسية على العملية التي أطلقتها في سورية منذ عام، قائلاً: «إنها عملية مهمة جداً في مجال محاربة الإرهاب ونقدر مشاركة روسيا فيها، ونشكر روسيا قيادة وشعبا» وفق ما ذكر الموقع. وأضاف المعلم: «كالعادة، تم التوصل إلى نتائج جيدة جدا. نحن، ودولتانا أصدقاء، وعلاقاتنا تقوم على أسس متينة».

كما التقى المعلم وزير الخارجية البيلاروسي فلاديمير ماكي وبحث معه تطورات الأوضاع الميدانية مؤكداً تمسك سورية بأولوية محاربة الإرهاب. وتناول اللقاء آفاق التعاون الثنائي وسبل تعزيزه وتطويره، وفق «سانا». بدوره أشار الوزير البيلاروسي إلى مواصلة دعم سورية والتنسيق معها في مختلف المجالات.

كما أكد المعلم خلال لقائه وزير خارجية السودان ابراهيم غندور التزام سورية بأي مبادرة جدية لتسوية الأزمة فيها موضحاً أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج دون وجود إرادة دولية وإقليمية لدعم الحل السياسي وإيقاف الدعم الخارجي للمجموعات الإرهابية.

وشدد الجانبان خلال اللقاء على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين.

حضر اللقاءات كل من نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ومندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ومستشار وزير الخارجية والمغتربين أحمد عرنوس.

وكان المعلم التقى الخميس الرئيس الفلسطيني محمود عباس على هامش اجتماعات الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتناول الحديث الوضع في فلسطين حيث أكد عباس وقوف الشعب الفلسطيني إلى جانب الشعب العربي السوري ودعمه في نضاله ضد الإرهاب وضرورة العمل على تجفيف منابعه.

كما شرح عباس التحركات الجارية لطمس حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والمحاولات التي تقوم بها بعض الأطراف الإقليمية والدولية للتطبيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

كما التقى المعلم وزير الخارجية التشيكي لوبومير زاؤراليك وبحث معه التطورات الأخيرة للأوضاع في سورية.

وأشار المعلم إلى أن الجميع يتحدثون عن إنهاء معاناة الشعب السوري ولكن لا أحد يتطرق للأسباب الحقيقية لهذه المعاناة وهي الإرهاب واستمرار دعم الدول المعروفة للتنظيمات الإرهابية والإجراءات القسرية الأحادية الجانب.

وتناول الجانبان أهمية التعاون الدولي في محاربة الإرهاب وإعادة الأمن والسلام إلى سورية والعمل على مواصلة التنسيق في إطار المساعدات الإنسانية التي تقدمها جمهورية التشيك إلى سورية.

وشدد وزير خارجية التشيك على أن هدف التوصل لحل سياسي للأزمة في سورية مسؤولية الجميع معربا عن اهتمام الجانب التشيكي المشاركة في إعادة إعمار سورية.

كما بحث المعلم خلال لقائه وزير خارجية كازاخستان ارلان ادريسوف الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية وسبل تطويرها وتعزيزها وضرورة توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب.

واتفق الجانبان على ضرورة متابعة التنسيق والتشاور بين البلدين لدرء مخاطر انتشار الإرهاب على الساحة الدولية.

وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ملتقياً وزير خارجية العراق

.. وملتقياً وزير الخارجية الكازاخستاني (سانا)

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري

الجعفري: لا جولات جديدة من المحادثات الشهر المقبل

قال مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في تصريح لقناة «روسيا اليوم» الجمعة: إن الإدارة الأميركية ليست لديها الرغبة والإرادة السياسية لإنهاء الأزمة السورية.

وأشار الجعفري إلى أن الإدارة الأميركية تدعو إلى وقف الأعمال القتالية في سورية، في الوقت الذي يقصف فيه طيرانها موقعا عسكريا للجيش السوري في دير الزور، والسماح لداعش بالسيطرة عليه. وأوضح أن «الإدارة الأميركية لها لغة مزدوجة، وأقوالهم لا تتطابق مع ما يفعلون، ولم تلتزم الإدارة الأميركية بما جاء في اتفاقها مع الجانب الروسي لوقف الأعمال القتالية في حلب لمدة أسبوع».

وأضاف: إن الحرب العدوانية المفروضة على سورية الآن لم تبق فقط بالوكالة، قائلاً: «تركيا دخلت أراضينا من الشمال، وإسرائيل دخلت أراضينا من الجنوب، وأميركا ضربت موقعنا العسكري في الشرق ووضعت جنودها على الأرض في الشمال السوري». وفي حديث لوكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، أن جولات جديدة من المحادثات بين الأطراف السورية لن تجرى الشهر المقبل. وقال الجعفري: «لا، لا توجد أية تأكيدات حول ذلك».

وفي وقت سابق قال المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، في تصريح لوكالة «نوفوستي» الروسية حول الموعد المحتمل لاستئناف المفاوضات السورية السورية في جنيف، قال: «يجب عدم تفويت شهر تشرين الأول».